القبس الاقتصادي

الثلاثاء 4 ذي القعدة 1439 هـ • 17 يوليو 2018 • السنة 47 • العدد 16209 • alqabas.com

إعلان سندات وتوّرق

أعلن بنك الكويت المركزي أنه قد تم تخصيص آخر إصدار لسندات وتوّرق البنك المركزي بقيمة إجمالية بلغت 240 مليون دينار كويتي لأجل 3 أشهر وبمعدل عائد 2.500%.

مسؤولية النجاح

علي محمد ثنيان الغانم

رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت

وقفة مع مشروع الشراكة بين الكويت والصين

منعطف تاريخي باهر الغد والوعد

■ النجاح مرهون بحسن التنفيذ وشجاعة المسؤولية

في الربع الأخير من القرن العشرين، استأثر الهم الأمني بمساحة واسعة من اهتمام الدبلوماسية الكويتية، التي كان وزير الخارجية معالي الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح مهندسها وعميدها.

وبعد انحسار الهم الأمني إلى حد ما، أطلق سمو رئيس الوزراء الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح «الدبلوماسية الاقتصادية» لدولة الكويت، حيث ترأس في يوليو 2004 وفداً سياسياً واقتصادياً كبيراً في جولة آسيوية شملت أربع دول، بدأت بجمهورية الصين الشعبية، التي أسفرت زيارتها عن توقيع ثلاث اتفاقيات في التعاون الاقتصادي والفني، وفي مجالات النفط والبيئة.

كان هذا التوجه نحو الشرق بمنزلة استقراء ذكي للمستقبل، ينطلق محلياً من حتمية توسيع وتنويع قاعدة الاقتصاد الكويتي، وينطلق دولياً من ضرورة التعامل مع القوى الاقتصادية العالمية الجديدة. وقد عزز حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح هذه «الدبلوماسية الاقتصادية» عندما ترأس في يونيو 2006 وفداً سياسياً واقتصادياً كبيراً في جولة آسيوية ثانية ضمت أربع دول أخرى.

ومنذ ذلك الوقت حتى اليوم، والكويت ترسم بهدوء وإتقان خريطة تعاونها مع الصين.

على هذه الخريطة، وضع مشروع مدينة الحرير، ومشروع تطوير الشمال والجزر، ورؤية الكويت الجديدة 2035. وفي إطار هذه الخريطة، شاركت الكويت بتأسيس البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وكانت أول دولة وقعت «مبادرة الحزام والطريق» التي أعلنها فخامة الرئيس الصيني شين جين بينغ عام 2013. وتحديداً لمعالم هذه الخريطة، كان الوفد السياسي والاقتصادي الى الصين الذي ترأسه سمو رئيس الوزراء الشيخ جابر المبارك الحمد الصباح في يونيو 2014، حيث تم توقيع عشر اتفاقيات ومذكرات تفاهم في مختلف المجالات. وعلى ارض الواقع اضحت الصين أول شركاء الكويت التجاريين، وثاني اكبر المصدرين لها، وثاني اكبر المستوردين لنفطها، ثم جاءت نتائج زيارة حضرة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح الى جمهورية الصين الشعبية الصديقة بين السابع والعاشر من يوليو 2018، بمنزلة تتويج رائد وواعد لكل هذه الجهود.

وقد لخص حضرة صاحب السمو امير البلاد هدف هذه الجهود ومضمون ما انتهت اليه من اتفاق بأن «الكويت تطمح لأن تكون الصين شريكا استراتيجيا ومستثمرا اساسياً في تطوير البنية التحتية لمدينة الحرير، وإنشاء مناطق صناعية وتكنولوجية متقدمة في شمال الكويت، مع اعطاء أولوية خاصة لمشاريع الموانئ والسكك الحديدية والطرق العامة، وإيلاء اهمية كبيرة لقطاع الطاقة من خلال الاستثمار في مشاريع النفط والغاز، ومن خلال الاستفادة من خبرات الصين في الاستخدام السلمي للطاقة النووية والطاقة المتجددة».

الشراكة الاقتصادية الاستراتيجية المقصودة هنا تعتمد إذن - وحسب ما جاء في البيان المشترك الصادر نهاية الزيارة الاميرية - على المواءمة بين مبادرة «الحزام والطريق» و«رؤية الكويت 2035» من خلال وضع منهج متكامل للتعاون الاقتصادي بين الدولتين، وإن اتخاذ مشروعي مدينة الحرير والجزر الكويتية بداية لتوظيف مزايا الجانبين، لا يعني ابدا ان الشراكة الاستراتيجية ستكون قاصرة عليهما، بل هي تتجاوزهما بعيدا فيما تعطيه من أهمية للتصنيع والتكنولوجيا والطاقة، وللموانئ والنقل والطرق.

إن هذا الاتفاق او التوافق على بناء شراكة اقتصادية استراتيجية بين الصين والكويت يشكل بالتأكيد طموحاً ذكياً صحيح الهدف والاتجاه للطرفين، كما يشكل تعزيزاً لافتاً واضحاً لصيغ التعاون الدولي من اجل الامن والتنمية، اما بالنسبة للكويت، فالاتفاق يمثل وبالتأكيد ايضاً منعطفاً تاريخيا باهر الغد والوعد ان احسنّا تنفيذه وادارته، وحملنا بارادة وشجاعة مسؤولية نجاحه. ولعل النقاط التالية ما يوجز أهم التحديات التي يجب أن تتصدى لها هذه المسؤولية:

التوجه نحو الشرق استقراء ذكي للمستقبل

مواءمة بين «الحزام والطريق» ورؤية الكويت 2035

علينا تنظيم ترشيد بيتنا سياسياً واقتصادياً ومجتمعياً

توثيق التعاون بين الحكومة والبرلمان والقطاع الخاص

مراعاة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع إلى أبعد حد ممكن

لا بد من دور كامل للعمالة الوطنية في هذه الشراكة

.. كل ذلك بفضل الدبلوماسية الاقتصادية التي قادها سمو الأمير

أولا ـ التنظيم الرشيد لبيتنا الكويتي، بكل ما تحمله هذه العبارة من أبعاد سياسية واقتصادية ومجتمعية. وأول شروط هذا «التنظيم الرشيد» تطبيق القانون بحزم وعزم وعدل. فنحن نتكلم هنا، فعلا وبصوتٍ عال، ليس عن مستقبل الكويت فقط بل عن وجودها. وهو أمر لا كبير فيه فوق الكويت، ولا معايير له إلا مصالح الكويت، ولا مرجعية بصدده إلا المرجعية الوطنية بمؤسساتها الدستورية ومجتمعها المدني ومنطلقاتها الاقتصادية.

ثانيا ـ توثيق التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية والقطاع الخاص من جهة، وتوثيق التكامل بين القطاعين العام والخاص من جهة ثانية، فالشراكة الاقتصادية التي نتحدث عنها يجب ان تراعي تماما مشاركة القطاع الخاص الكويتي في مشاريعها الى أبعد حدٍ ممكن. والشراكة الاستراتيجية التي نتحدث عنها تضع على عاتق هذا القطاع بالمقابل مسؤولية مضاعفة ليكون مبادرا وقائدا في تعزيز مصالح الكويت. والقطاع الخاص الكويتي قادر على هذا الدور راغب به، ولكنه لا يمكن أن ينجح في أدائه ما لم يؤد القطاع الحكومي دوره في التحفيز والمساندة وتذليل العقبات، وخاصة تلك المتعلقة بالبيروقراطية، والالتزام بقواعد النزاهة ومكافحة الفساد.

ثالثا ـ لابد أن يكون للعمالة الوطنية دورها الكامل في هذه الشراكة. والدور الكامل هنا لا يعني توفير الوظائف فقط، بل يعني أيضا ـ وبالدرجة ذاتها ـ الإقبال على العمل بكفاءة وجهد وصدق. والعمالة الوطنية هنا تشمل المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي ينبغي أن تنجح وتنتشر من خلال ما تقدمه من سلع وخدمات للمشاريع الكبيرة.

رابعا ـ يجب أن تكون الشراكة الاستراتيجية الكويتية الصينية نموذجا ناجحا لشراكات مماثلة مع مختلف الدول ـ في اميركا واوروبا وأفريقيا وغيرها ـ وليس في مثل هذه الشراكات جرح لسيادة الدولة أو استقلال قرارها، «فالمناطق الاقتصادية» مفهوم معروف في كل اقتصادات العالم، وارتباط أمن الدول بالمصالح الاقتصادية العالمية حقيقة لا ينكرها أحد. ولقد جاء البيان الكويتي ـ الصيني المشترك صريحا واضحا في هذا الصدد، عندما نص على أن يلتزم التعاون الكويتي الصيني ومشاريعه «بالدور الإرشادي للحكومة، والدور الرئيسي للشركات، وبالدور التوجيهي للسوق، وبالعمل حسب القواعد التجارية».

لقد تابعت غرفة تجارة وصناعة الكويت بكل اهتمام، وساهمت بكل حماس في مرحلة بناء الشراكة الاستراتيجية الجديدة، فشاركت بفعالية في كل الوفود التي هيأت للزيارة الأميرية الأخيرة، ودعت الى الانفتاح على اجتذاب الاستثمارات الخارجية من خلال المناطق الاقتصادية، وبلورت رؤيتها للتنويع وتوسيع القاعدة الانتاجية من خلال استراتيجية «التيسير التجاري» التي تنسجم كل الانسجام مع نموذج الشراكة الاستراتيجية الذي نتحدث عنه.

وإذا كان من حق الغرفة اليوم ان تعتز بمواقفها ومساهماتها، فإن من واجبها قبل ذلك، ومن قبيل الاقرار بالفضل لأهل الفضل، ان تذكر بالاعجاب والتقدير أن هذا الانجاز الكبير جاء ـ بعد توفيق الله ـ بفضل الدبلوماسية الاقتصادية التي قادها بكل حكمة وأناة ونشاط حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه.

أما وأن الزيارة قد انتهت، وأن الأسس قد وضحت، فقد وجب أن يبدأ العمل الآن وعلى الفور، ومن منطلقات تدفع بها الثقة دون أن تبعدها عن الموضوعية، وبطموحات يعمرها الاستبشار من دون أن يغشاها الانبهار، وبوتيرة دؤوب، وتنظيم لا يغيب عنه القطاع الخاص.

والله ندعو ان يسدد الخطى ويوفق المسعى.

مع اقتراب إدراجها في مؤشر «جيه بي مورغان» للأسواق الناشئة

مستثمرون دوليون يقبلون على شراء السندات الخليجية

رزان عدنان

قفزت أسعار السندات السيادية الخليجية أكثر من 9% في الأسابيع الأخيرة قبيل انضمامها المحتمل إلى مؤشر «جيه بي مورغان» للأسواق الناشئة، وهو ما يعكس القوة المتزايدة التي تستخدمها الشركات المزودة للمؤشرات في أسواق أخذت تهيمن عليها بشكل متزايد صناديق استثمار كبيرة.

ومن شأن التغيير المفروض أن يحوّل بشكل جذري فئة أصول الأسواق الناشئة، ويزيد حجمها بحوالي 12 في المئة ويضيف دول مجلس التعاون الخليجي، التي تعد أغنى بكثير من الدول الأخرى في العالم النامي. ومن المتوقع أن تضيف «جيه بي مورغان» البحرين والكويت وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة إلى المؤشرات، التي تضم بالفعل سلطنة عُمان، قبل نهاية الصيف، ولكن لا يزال بإمكانها أن تقرر عدم المضي قدماً في عملية إدراج هذه الأسواق، بحسب ما يقوله مديرو صناديق سندات.

يقول محيي الدين قرنفل مدير صندوق في دبي متخصص في سندات الشرق الأوسط لمصلحة فرانكلين تمبلتون إنفستمنتس: «هناك حاجة إلى الاعتراف بأن دول مجلس التعاون الخليجي تشكل جزءاً كبيراً من إصدارات السندات الناشئة». وأضاف أن السوق الخليجية أصبحت يتيمة، فيما أصبح إحجام المستثمرين عن أسواق المنطقة مزمناً.

وتشكل السندات الخليجية حوالي 15% من سندات الأسواق الناشئة لكن 10% من السندات الجديدة تم إصدارها لمستثمرين.

وبدأ بعض مديري الصناديق الذين يتعقبون المؤشرات بشراء السندات بشكل استباقي هذا الشهر. وتلتزم صناديق السندات السلبية Passive، التي يفضلها المستثمرون الأفراد بشكل متزايد، عادة بشكل وثيق بمؤشراتها القياسية بقدر الإمكان لتجنب توليد عوائد أقل من المتوسط.

في غضون ذلك، تحفِّز عملية الشراء ارتفاع أسعار السندات وانخفاض عائداتها، مما يجعل من الأرخص بالنسبة لحكومات المنطقة إصدار ديون جديدة مع تزايد احتياجات الاقتراض لديها. على سبيل المثال، انخفض عائد سندات الحكومة السعودية المستحقة في عام 2017 بنصف نقطة مئوية هذا الشهر إلى 4.85%، مما يعكس انخفاضاً ضمنياً بنسبة 9% في تكاليف الاقتراض في البلاد، وفقاً لبيانات أصدرتها شركة ماركيت، كما انخفضت عائدات السندات البحرينية المماثلة 9.1% من 10% م قارنة بالفترة ذاتها.

من جهة ثانية، لم تقترض دول مجلس التعاون الخليجي إلا القليل حتى السنوات الأخيرة، في ظل اعتمادها بشكل أساسي على صادرات النفط لدعم مستويات المعيشة المرتفعة نسبياً. لكن عندما انخفضت أسعار النفط إلى النصف تقريباً في عامي 2015 و2016، توجهت بلدان المنطقة إلى أسواق الديون للحصول على التمويل اللازم لمساعدتها في تنويع اقتصاداتها وسد عجز الميزانية.

وأصدرت حكومة المنطقة سندات بقيمة 114 مليار دولار منذ بداية 2016، أي حوالي عشرة أضعاف ما اقترضته من 2013 وحتى 2015، ويصل إجمالي السندات السيادية الخليجية الان إلى حوالي 195 مليار دولار بحسب بيانات من «ديالوجيك». بعض مديري محافظ الأسواق الناشئة بدأ شراء السندات من المنطقة مطلع 2016، لكن الصناديق المدارة التي تلحق مؤشرات «جيه بي مورغان» اشترت القليل من هذه الأسواق.

يقول مديرو صناديق إن المستثمرين من جميع الفئات زادوا من شراء ديون دول مجلس التعاون الخليجي في أواخر يونيو، عندما بدأ بنك «جيه بي مورغان» يطلب من شركات إدارة الأصول الحصول على معلومات حول إمكانية إدراج المنطقة في مؤشراته في الربع الثالث من عام 2018. وأبلغت الشركة، التي تحصل أيضاً على رسوم من تداول سندات الأسواق الناشئة وتكتتب بصفقات سندات جديدة، المستثمرين بأنه ينبغي إضافة أسواق دول مجلس التعاون الخليجي بأكملها لأن السندات من المنطقة تشكل الآن 14% من جميع ديون الأسواق الناشئة، وفقاً لنسخة من الاقتراح حصلت عليها صحيفة وول ستريت جورنال.

الأدوات المالية الخليجية تزداد تنافسية

عمليات الشراء ترفع الأسعار وتخفض العوائد ما يجعل إصدار ديون أرخص من قبل

الإصدارات الخليجية 195 مليار دولار ما يشكل 15% من سندات الأسواق الناشئة

«موديز» تثبت تصنيفات بنك بوبيان

أفاد بنك بوبيان بأن وكالة موديز للتصنيف الائتماني قد قامت بمراجعة أوضاع مصرفنا أخيراً، وأصدرت تقريراً تم بموجبه تثبيت كل عناصر تصنيف البنك، حيث تم تثبيت تصنيف الودائع الطويل الأجل عند A3، كما تم تثبيت النظرة المستقبلية لها على مستقر، وتصنيف الودائع القصيرة الأجل عند P-2، والتقييم الائتماني الأساسي عند ba1.

«السفن»: عقد بـ1.3 مليون دينار

اعلنت شركة الصناعات الهندسية الثقيلة وبناء السفن عن توقيع عقد صيانة واصلاح وتركيب وتوريد قطع الغيار اللازمة للدوريات البحرية بقيمة 1.3مليون دينار لمصلحة الادارة العامة لخفر السواحل بوزارة الداخلية ولمدة 24 شهراً.

«السور» تبيع حصتها في «ألفا للطاقة»

افادت شركة السور لتسويق الوقود انه تم بيع الاسهم المملوكة لشركة السور لتسويق الوقود في شركة الفا للطاقة وعددها 5.9 ملايين سهم بسعر 112 فلساً للسهم الواحد بقيمة 658 الف دينار والمشتري شركة شرق للاستثمار بحساب عملاء لمصلحة محفظة شركة أدفانتج القابضة.

«ريم» تفوز بإدارة عقارات الأوقاف

اعلنت شركة ريم العقارية انه تمت ترسية مناقصة بشأن إدارة عقارات الامانة العامة للاوقاف والبالغ عددها 313 عقاراً في دولة الكويت ولمدة 3 سنوات وبقيمة ايراد مستحق سنوياً 27.6 مليون دينار وسوف يظهر الأثر في بيانات الربع الرابع 2018 بزيادة الايرادات التشغيلية بمبلغ 50 الف دينار.

«أسس»: 6.5% عوائد استثمار عقارين

قالت شركة مجموعة أسس القابضة في افصاح مكمل بخصوص تعاقد شركة تابعة لشراء عقارين استثماريين انه تم الانتهاء من اجراء التسجيل لدى وزارة العدل ـ إدارة التسجيل العقاري والتوثيق للعقارين محل الشراء، وتم تسجيلها لمصلحة الشركة التابعة يوم أول من أمس (الاحد).

واشارت الشركة الى انخفاض بند الموجودات المتداولة بمبلغ 3.4 ملايين دينار، وغير المتداولة بنفس المبلغ، وتقدر ايجارات العقارين للوقت الراهن بنسبة سنوية تبلغ 6.5% على قيمة الاستثمار، اعتباراً من تاريخ التسجيل.